صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العدد الحادي عشر - نوفمبر 2018

المئات من أطفال الأويغور محتجزون في "مدرسة مغلقة" في محافظة كاشغر

- مقابلة: "لم أكن أعتقد أنني سأترك السجن في الصين وأنا على قيد الحياة"
- سرقوا أمواله وأخفوا أسرته وأولاده منذ عام كامل كيف تحاول الصين محو مسلمي الأويغور من الوجود؟
- الصين تحوّل تركستان الشرقية إلى سجن مفتوح

صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العـدد الحادي عشـر - نوفمبر 2018

الإخوة الصغار لجسور، في صورة غير مؤرخة. الصورة من جسور

المئات من أطفال الأويغور محتجزون في "مدرسة مغلقة" في محافظة كاشغر

إعداد: غولجهرة خوجا لإذاعة آسيا الحرة

تم وضع ما يصل إلى ٥٠٠ طفل من الأويغور المحتجزين في «مدرسة مغلقة» في مقاطعة كاشغر، في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) شمال غرب الصين، وفقا لمصدر في المنفى، قال إن اثنين من إخوته هم من بين المحتجزين.

غادر شاب أويغوري يدعى جسور منزله في مقاطعة ياركند التابعة لكاشغر في عام ٢٠١٤ وبعد ذلك بفترة وجيزة، في يوليو من ذلك العام، أطلقت السلطات الصينية النار على سكان في مقاطعة إيليشقو التي كانت تحتج على احتجاز اثني عشر امرأة من الأويغور لصلاة التراويح في مسجد محلي، مما أسفر عن مقتل ما تقول جماعات الأويغور في المنفى ما يصل إلى ٢٠٠٠ شخص.

أدت حملة من قبل شرطة المحافظة في أعقاب الحادث إلى عمليات سجن جماعي لأويغور وإغلاق الاتصالات داخل

وخارج المنطقة، وفقد جسور الاتصال بأسرته.

قال جسور، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، لإذاعة آسيا الحرة بأنه تلقى مؤخراً شريط فيديو أخبره فيه إخوانه البالغون من العمر ثمانية أعوام وعشرة أعوام أنه قد تم سجن العديد من أفراد عائلتهم أوإرسالهم إلى»معسكرات إعادة التثقيف» السياسية. حيث احتجزت السلطات الأويغور متهمين ب «التطرف الديني» وأفكار «سياسية غير صحيحة» منذ أبريل ٢٠١٧.

وقال شقيقه إنهم وضعوا في «مدرسة مغلقة» لأطفال أويغور في بلدة كاتشونغ مسقط رأسهم وناشدوه المساعدة في إطلاق سراحهم.

وقال: «علمت أن شقيقي الصغيرين في مدرسة مغلقة في بلدة كاتشونج»، مضيفًا أن هناك «ما يقرب من ٥٠٠ طفل» محتجزين في المنشأة.

«لا يُسمح للأطفال بالاتصال بأي شخص بالخارج. إذا أراد الأقارب رؤيتهم، فيجب عليهم الحصول على خطاب موافقة من الشرطة المحلية ».

وبالإضافة إلى ذلك قال جسور محمود صايم البالغ من العمر ٤٥ عاما هناك حوالي ٣٠ عضوا من عائلته الكبيرة تم إرسالهم إلى السجن أو معسكرات إعادة التعليم.

وقال جسور إن والده قد صدر ضده حكم بالسجن لمدة طويلة بسبب وجود طفلين خارج تنظيم الأسرة المخصصة طفلين لكل عائلة من الأقليات العرقية، وفشل في دفع غرامة قدرها ١٠٠ ألف يوان (١٤,٤٢٠ دولارًا أمريكيًا) لكل طفل فوق الحد المسموح به. كما قال إن أعمامه قد تلقوا أحكامًا بالسجن لفترات طويلة، على الرغم من أنه لم يتضح بعد ما تم الحكم عليهم.

قال: «علمت أن والدي قد قُبض عليه بعد شهر رمضان المبارك الذي انتهى في ١٤ يونيو / حزيران العام الماضي، وأُخذت أمي في مارس من هذا العام، رغم أنني لا أعرف سبب اعتقالها».

«ليس من الواضح ما إذا كانت بقية أفراد عائلتي في السجن أم لا، ولكن منزلنا مغلق من الخارج».وفقا لجسور، بدا إخوانه «خائفين ويتوقون لوالديهم.

وقال: «شاهدت الفيديو الذي تحدث إليه إخوتي الأصغر سناً في البكاء، والآن يبدو المشهد دائماً في ذهني». هذا يجعلني حزينًا ومشتتًا جدًا لدرجة أنني أحتفظ بوضعية خاطئة للأمور طوال الوقت ... لقد وصل الأمر لدرجة أنني لا أتذكر حتى ما كنت أفعله طوال اليوم، أو ما يجب أن أفعله بعد ذلك».

لم يتم الرد على المكالمات المتكررة من إذاعة آسيا الحرة إلى مركز الشرطة في كاشونج والإدارات الحكومية ذات الصلة للتحقق من ادعاءات جسور.

ولكن بعد اكتشاف موقع لجمع التبرعات عبر الإنترنت من قِبل دائرة الدعاية التابعة لحزب مقاطعة كاشونج التي سعت إلى جمع الأموال لصالح «الطلاب الذين يواجهون صعوبات مالية»، تمكن مراسلو الإذاعة من الاتصال بأحد الموظفين الصينيين الذين أكدوا وجود المدرسة، التي قال إنها تضمها «أكثر من ٣٠٠ طفل من Kachung والمناطق المحيطة بها.»

وقال الموظف الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته «جمعنا كل هؤلاء الأطفال ووضعناهم في المدرسة لمساعدتهم، جميعهم تلاميذ المدارس الابتدائية من سنة واحدة حتى السادسة. جميعهم يقيمون في المدرسة، لأن والديهم في معسكرات إعادة التثقيف ».

قال الموظف إن الأطفال بحاجة إلى أشكال مختلفة من الدعم، بما في ذلك مجموعات الدراسة التعليمية الأساسية والملابس المستعملة - لا سيما الملابس الدافئة لفصل الشتاء.

وعندما سئل الموظف عن الأوضاع في المدرسة، لم يتمكن من تقديم معلومات إضافية، لكنه قال إن «هناك إحتمال أن

يكون بعض الأيتام قد نُقلوا إلى مرافق مشابهة في أجزاء أخرى من الصين بسبب الإكتظاظ.

الأطفال تركوا وراءهم

بينما نفت بكين في بادئ الأمر وجود معسكرات إعادة التأهيل، قال رئيس حكومة شينجيانغ شوهير ذاكر، لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) الشهر الماضي إن المرافق أداة فعالة لحماية البلاد من الإرهاب وتوفير التدريب المهني للأويغور.

.

إلا أن التقارير التي قدمتها إذاعة آسيا الحرة ومنظمات إعلامية أخرى أظهرت أن المحتجزين في المعسكرات معتقلون ضد إرادتهم ويخضعون للتلقين السياسي، ويواجهون بشكل روتيني معاملة قاسية على أيدي المشرفين عليهم، ويتحملون حمية رديئة وظروف غير صحية، في كثير من الأحيان المرافق مكتظة.

كما تضمن تقرير صدر في ٢١ أكتوبر من قبل جلوبال تايمز الرسمي الذي يروج للمعسكرات كـ «مراكز تدريب» صوراً للأطفال في مقاطعة خوتان، والذين تم وضع والديهم في معسكرات، وزعموا أنهم يتلقون العناية الحارة في معسكرات خاصة. حيث ينخرطون في الدورات التعليمية وغيرها من الأنشطة.

لكن مصادر قالت لـ إذاعة آسيا الحرة أن أطفال الأويغور الذين تم إرسال آبائهم إلى المعسكرات يتم إرسالهم بانتظام إلى دور الأيتام المكتظة بشكل خطير، مما يجعل الظروف رهيبة مع الأطفال يحبسون كحيوانات المزرعة.

ويقول آخرون إنه في الوقت الذي تلقت فيه ملاجئ الأيتام تبرعات نقدية كبيرة من الجمهور، ينفق القليل فقط على الأطفال، وأن التسهيلات توفر المال عن طريق إعطاء الأطفال اللحم مرة واحدة فقط في الأسبوع، في حين أن بقية الوقت يقدم لهم»حساء الأرز».

أخبر جسور لإذاعة آسيا الحرة أن أسوأ خوف له هو أنه قد لا يعرف أبدا مستقبل إخوته الأصغر سنا.

وقال:»أفكر في إخواني باستمرار، لأنهم ليس لديهم والداي لرعايتهم وقد ترسلهم السلطات إلى شرق الصين، حيث سيتم تربيتهم مثل الصينيين الهان». هذا هو أكبر قلقي. أعلم أنه من المستحيل بالنسبة لي أن أعود، لكنني أتمنى لو أنني تمكنت من الاعتناء بهم كما يفعل الأخ الأكبر. مع تزايد غضبي تجاه السلطات الصينية ... قررت أن أخبر العالم القصة المأساوية لكيفية معاملة الحكومة لعائلتي «.

مقابلة: لم أكن أعتقد أنني سأترك السجن في الصين وأنا على قيد الحياة

تتحدث ميرغيل تورسون إلى إذاعة آسيا الحرة خلال مقابلة في فرجينيا ، 11 أكتوبر ، 2018. RFA

ميريغول تورسون هي إمرأة أويغورية تبلغ من العمر ٢٩ عاماً من منطقة شينجيانغ أويغور ذاتية الحكم في شمال غرب الصين (xuar) التي أنجبت ثلاثه توائم في مصر بينما كان زوجها يعمل هناك في ٢٠١٥. وبعد فتره وجيزة من ولادتها، عادت إلى الصين ملتمسة المساعدة من والديها لتربيتهم، لكن تم القبض عليها من قبل سلطات شينجيانغ عند وصولها بالطائرة في عاصمة الإقليم أورومتشي، وتم أخذ الثلاثة توائم منها. وقد أفرج عنها بعد أسابيع «الإفراج المشروط» بعد ان علمت ان أطفالها كانوا يعانون من مرض تنفسي حاد يتطلب جراحة، ولكن أحد أبنائها توفي في ظروف غامضة اثناء تلقيه الرعاية في مستشفى محلي.

وفي السنوات التي انقضت منذ وفاة الصبي ، تم احتجاز تورسون عدة مرات، بما في ذلك في شبكة من «معسكرات إعادة التثقيف» السياسية، حيث بدأت السلطات الصينية في احتجاز المتهمين بإيواء «اراء دينيه متشددة» و «غير صحيحة سياسيا» في ابريل-نيسان ٢٠١٧. وقالت تورسون إنها استُهدفت لأنها كانت تعيش في مصر--وهي واحدة من الدول التي وضعتها السلطات في شينجيانغ على القائمة السوداء بسبب تهديد متصوَّر للتطرف الديني.

في الوقت الذي تمكنت فيه من الإنتقال إلى الولايات المتحدة في سبتمبر، حدثت مضاعفات صحية لإبنها وإبنتها الآخرين تتطلب مراقبة مستمرة ، وفقدت كل إتصالاتها مع زوجها وأفراد أسرتها الآخرين. وقد تحدثت مع إذاعة آسيا الحرة لخدمة الأويغور مؤخراً حول النضال الذي تحملته خلال السنوات الثلاث التي قضتها في شينجيانغ XUAR قبل الفرار من الصين.

إذاعة آسيا الحرة: ماذا حدث لك ولأطفالك بعد عودتك إلى شينجيانغ من مصر ؟

تورسون: كان لدي ثلاثة توائم - صبيان وفتاة واحدة - في مصر في عام ٢٠١٥. كان زوجي يعمل هناك ، لذلك لم يكن لدي أحد لمساعدتي مع الأطفال واضطررت إلى العودة إلى ديارى (إلى مقاطعة شيرشين (الصينية ، كيومو) ، في مقاطعة باين،غولين مونغول (باينقولينغ مينغو ذاتية الحكم) في شينجيانغ للحصول على المساعدة من والدي ... عندما تم إجراء فحص طبي لأطفالي في مصر ، كانت صحتهم في حالة جيدة.

دخلت مطار أورومتشي مع أطفالي الثلاثة عندما كان عمرهم حوالي شهرين، في ١٣ مايو ٢٠١٥. وأثناء الكشف عن جوازات السفر، طلبوا مني الذهاب معهم إلى غرفة مختلفة واستجوبوني ، قائلين ان الشرطة ستراقب أطفالي بينما يتحدثون معي لفترة وجيزة ، ولكن الإستجواب استغرق ثلاث أو أربع ساعات. في النهاية، وضعوا غطاء علي رأسي وقيدوني وأخرجوني من باب مختلف. وتمت مصادرة تذاكري ومقتنياتي الأخرى وتم اقتيادي مباشرة إلى سجن حيث احتجزت حتى يوليو / تموز.

أخبرتني [سلطات السجن] في النهاية أنني كنت في «الإفراج المشروط» لأن أطفالي كانوا مرضى ، وأنني يجب أن أكون معهم حتى تتحسن صحتهم. وقالوا أيضاً إنني لا أزال قيد التحقيق ، وأنهم سيتصلون بي كلما كانت لديهم أسئلة إضافية بالنسبة لي للإجابة عليها. احتفظوا بجواز سفري ، الهوية ، الهاتف المحمول - كل شيء.

ذهبت مباشرة إلى المستشفى حيث كان أطفالي... وطالبت برؤية ابني [الذي كان في مرفق الرعاية الطارئة] ، ولكنهم لم يسمحوا لي بذلك، ولم أتمكن من رؤيته إلا من بعيد. لم أتمكن من معرفة ما إذا كان يتنفس أم لا... في اليوم التالي، في اليوم التالي ، اتصلوا بي وقالوا لي إنهم لا يستطيعون إنقاذه ... لقد أعطوني جثته. كانوا يعملون على عنقه. السبب الذي أعطوه لموته هو أن العلاج لم ينجح، وأنه لم يتمكن من التنفس.

كان الطفلان الآخران على ما يرام – تم عمل عمليات على أعناق كل من الثلاثة. قيل لي أنه بما أنهم لا يستطيعون تناول الطعام ، فعليهم أن يتغذوا بواسطة أنبوب. لم أفهم كان الأطفال يرضعون الرضاعة الطبيعية دون أي مشاكل.

لم أتمكن من التواصل مع زوجي بعد وصولي [في شينجيانغ]. قيل لي أل اتواصل في الخارج. أردت ان اعلمه بما حدث لكني لم اعرف كيف أخبره لم أتمكن من التواصل مع زوجي بعد وصولي [في شينجيانغ]. قيل لي ألا أتواصل في الخارج. أردت أن أخبره بما حدث ، لكنني لم أكن أعرف كيف أخبره.

لقد دفنت طفلي الميت ، ثم تركت لأتعامل مع صدمة فقدان طفل واحد ، كل ذلك أثناء رعاية اثنين آخرين وطلب العلاج الطبي لهم ، بالإضافة إلى الحاجة إلى إجراء جراحة على عين ابنتي ... صحة الطفليّن كانت ضعيفة جدا منذ ذلك الحين ، وخاصة ابني.

إذاعة آسيا الحرة: هل أخذتك السلطات إلى الحجز مجدداً ؟

تورسون: اعتقلت مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٧ [بينما كان أعيش في منزل في مقاطعة شيرشين] ، وأفرج عني بعد فترة وجيزة. أرادوا إستجوابي بشأن أنواع الأشياء التي قمت بها في مصر. لم أتمكن من العودة إلى مصر قبل هذا الإعتقال

لأن جميع وثائقي كانت في أيدي السلطات ، وقد وضعت على القائمة السوداء.

لقد تعرضت للتعذيب لمدة سبعة أيام وليال دون نوم من قبل أفراد إدارة الأمن القومي... فحصوني وحلقوا رأسي. كنت محبوسة حتى أغسطس ، عندما تم الإفراج عني [إلى المستشفى] لأنني كنت أعاني من نوبات متكررة وفقد الوعي. وفي وقت لاحق، وفي وقت لاحق، تقرر إرسالي إلى مستشفى الأمراض العقلية رقم ٤... ولكن والدي كان قادرا علي أخذي إلى المنزل للعلاج ، وتعافيت.

لقد اعتقلت [آخر مرة] في [يناير] ٢٠١٨... عندما تم إرسالي إلى المنزل [بعد استجوابي] قبل هذا الإعتقال ، وكنت قادرة علي الخروج فقط باذن من لجنه الحي المحلي ، والتي طالبت بأن تكون علي علم بمجيئي إلى بلدي والذهاب منها. في المعتاد ، لم أتمكن حتى من دخول متجر [بدون إذن]. لم أستطع حتى مغادرة منطقتنا لأنه سيتم التعرف علي إنني شخص ارتكب جريمة غير محددة عند تمرير هويتي [في

نقطة التفتيش] ، كما لو كنت قد وضعت في اللائحة السوداء.

عندما يستجوبونني، يطرحون الأسئلة نفسها بشكل أساسي: «ممن تقتربي ؟ من تعرفين في الخارج ؟ ما هي المنظمات التي عملت بها في الخارج ؟ ما كانت مهمتك ؟ إنهم يسألون هذه الأسئلة لأنني عشت في الخارج ولأني أتحدث ببعض اللغات الأجنبية ، لذا فهم يحاولون تصنيفي كجاسوسة.

عندما دخلت الزنزانة ، كان هناك أكثر من ٤٠ امرأة، ولكن عندما غادرت ، كان هناك ٦٨... كلهم كانوا أشخاصًا عرفتهم من الماضي.

لم يكن للزنزانة نوافذ... كانت قد تم بناؤها تحت الأرض ... لم يتم أخذنا إلى الخارج لنحصل علي الهواء النقي، إنهم يفتحون حفرة في السقف للتهوية فقط... كانت هناك كاميرات علي جميع الجوانب الأربعة – يجب أن يتمكنوا من رؤية كل ركن من أركان الغرفة.

لقد شاهدت تسعة قتلي في زنزانتي وحدها وأخبرونا أن بعضهم كانوا يعانون من أمراض سابقة ، بينما قال آخرون انهم ماتوا لأن قلوبهم توقفت عن الخفق... كان معنا أشخاص مرضي ، لكنهم لم يتم نقلهم إلى المستشفى.

إذاعة آسيا الحرة: كيف حصلت علي حريتك ؟

تورسون: في اليوم الذي أطلق فيه سراحي [بعد حوالي ثلاثة أشهر] ، قيل لي أن أجمع متعلقاتي في الزنزانةوأن أخرج... لقد أعادوا لي ملابسي الخاصة وأخذوا زي السجن قبل ساعتين من إطلاق سراحي ، أعطيت حقنة. جعلواني اقسم الكثير من الأشياء وتصويرهذا القسم فيديو.

أقسمت، «أنا مواطن من الصين. أنا أحب الصين. لن أفعل أي شيء يؤذي الصين لقد ربيتني الصين. ولم تستجوبني الشرطة أو تعذبني ، أو حتى إحتجزتني «. قرأت البيان ووقعت عليه.

لقد أحضرت لرؤية أطفالي الذين كانوا يقيمون في منزل جارتي بدوا نحيفين وبهم كدمات. وقيل لي أن لديهم كدمات علي وجوههم لأنهم سقطوا.أخذتهم مع متعلقاتهم أثناء المراقبة من قبل الشرطة لم أرى والداي في أي مكان.

أخبرتني الشرطة أن أعود بعد أن أعيدأطفالي إلى مصر [حيث ولدوا وحصلوا علي الجنسية]. سالواني متى سأعود وحذروني من أن والدي وأشقاءي وأقاربهم الآخرين كانوا تحت رحمتهم. قالوا إنهم الذين يحموننني ثم أخذوا بصماتي ، عينة الدم ، سجلوا صوتي، ووثقت تحركاتي ، وكذلك كل شيء آخر.

تم إطلاق سراحي في ٥ أبريل / نيسان وتركنا شيرشين بعد ثلاثة أيام. مكثت في بكين لمدة ٢٠ يومًا لأنني مُنعت من الصعود إلى طائرتي ثلاث مرات من قبل السلطات [الذين قالوا إنني لم أحصل على المستندات الصحيحة] ... لم أتمكن من المغادرة إلا في المحاولة الرابعة.

هبطت الطائرة في القاهرة ، مصر في ٢٨ أبريل ... بحثت عن [زوجي] بمجرد وصولي ، لكنني علمت من زميله في العمل أنه عاد إلى الصين في عام ٢٠١٦ لإعادة أسرته وإعتقاله في مطار بكين. وحكم عليه فيما بعد بالسجن لمدة ١٦ سنة.

منذ مغادرتي ، تمكنت من الإتصال بمعلمة أختي ، التي كانت تدرس في شرق الصين ، وأخبرتني المعلمة أن السلطات في شينجيانغ XUAR إعتقلتها أثناء وجودها هناك أثناء فترةإستراحة من الدروس. لم أتمكن من الوصول إلى المعلمة مرة أخرى. في يوليو من هذا العام ، تلقيت رسالة من والدي يقول فيها أنني يجب أن أعود إلى الصين في أقرب وقت ممكن لأن أفراد عائلاتنا يفتقدون الأطفال. بعد ذلك ، توقفت كل الإتصالات.

وصلت إلى الولايات المتحدة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٨. ليس لدي أي كلمات للتعبير عن مشاعري حول القدوم إلى

ميرغيل تورسون وأطفالها في فرجينيا ، 27 أكتوبر ، 2018. RFA

.

أمريكا. في بعض الأحيان ، أتساءل إن كنت قد وصلت حقاً إلى أمريكا أو إذا كنت قد دخلت إلى الجنة بعد أن فقدت حياتي في السجن الصيني. لم أكن أعتقد أنني سأترك السجن في الصين على قيد الحياة. تعرضت للإساءة والإضطهاد والتعذيب في وطني حيث نشأت. أنقذتني أميركا من الموت.

التقرير من قبل جولشيهرا هوجا Gulchehra Hoja من إذاعة آسيا الحرة لخدمة الأيغور RFA. ترجمت من قبل محمدجان جمعة Mamatjan Juma و عليم سيتوف Alim Seytoff من إذاعة آسيا الحرة لخدمة الأيغور RFA.

.

صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العـدد الحادي عشـر - نوفمبر 2018

سرقوا أمواله وأخفوا أسرته وأولاده منذ عام كامل

كيف تحاول الصين محو مسلمي الأويغور من الوجود؟

تخيّل فقط كيف سيكون الحال لو أنّ قواتٍ مسلحة اقتحمت منزلك، وألقت القبض على من تحب، ووضعتهم في معسكرات اعتقال، وأخذت أطفالك بعيداً. هذا ما حدث لعائلة تورغونجان (٤٤ عاماً)، الذي التقيت به في زيارة إلى تركيا لإجراء مقابلةٍ صحافية مع لاجئين من أقلية الإيغور المسلمة.

كان تورغونجان يملك محلاً للمجوهرات وكان يسافر بانتظام بين تركيا والصين على مرّ أربع سنوات. وفي إحدى هذه الرحلات في منتصف العام الماضي ٢٠١٧، ألقي القبض على أفراد عائلته دون أي تفسير وجُمّدت حساباته البنكية.

وقال تورغونجان: «ليس لديّ ما أخسره، بعد أن اعتقلوا زوجتي بلا سبب، ولا أعرف مكان طفلّي الصغيرين التوأم وولدي المراهق. كل ما نريده هو السلام والأمن والديمقراطية والحرية. يُقدِّم أمثالي ممّن يعيشون خارج الصين وفقدوا التواصل بأفراد أسرهم تضحياتٍ هائلة من أجل السلام».

انهار تورغونجان وانتحب بينما كان يحكي قصته. كانت هذه واحدة من بين الكثير من عائلات الإيغور التي فرقها القمع المستمر الذي تنتهجه بكين في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وفي شهر أغسطس/آب الماضي، أصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة تقريراً قالت فيه إنّ نحو مليون إيغوري قد احتجزوا في مراكز لـ «مكافحة الإرهاب» في الصين، وإنّ مليوني إيغوري قد أُجبروا على حضور «معسكرات إعادة التأهيل بهدف التلقين السياسي والثقافي».

وقد نفت الحكومة الصينية هذه الاتهامات بشدة ووبخت اللجنة آنذاك. ولكن بعد شهرين فقط من ذلك، بدا وكأنّها قد قنّنتمعسكرات الاعتقال هذه.

إذ غيّرت الصين تشريعاً محلياً في شينجيانغ للسماح بإضافة «تعليم أيديولوجي مناهض للتطرف» في معسكرات إعادة التأهيل.

وذكرت بعض منظمات حقوق الإنسان أنّ المحتجزين في هذه المعسكرات يُجبَرون على تعلم لغة الماندرين الصينية، وتلاوة مدائح للحزب الشيوعي الصيني وحفظ قواعد تُوجِّه سلوكهم «السليم»، بينما يعيشون في ظروف قاسية ويعانون سوء المعاملة النفسية والجسدية.

هذا هو أحدث تكرار للسياسات الاستيعابية التي تبنّتها الحكومة الصينية وحفزتها الأيديولوجية المركزية العرقية للحزب الشيوعي الصيني. وسبقتها هيمنة عرقية الهان – التي تُعَد أكبر جماعة عرقية في الصين– التي سُجّلت في كتابات ماو تسي تونغ، الأب المؤسس لجمهورية الصين

الشعبية، ومورست بصيغٍ مختلفة طوال العقود السبعة الماضية.

وفي إطار هذه الممارسات، تبذل الحكومة الصينية محاولاتٍ منهجية لمحو ثقافة الإيغور وأصولهم العرقية في شينجيانغ. فإلى جانب «معسكرات إعادة التأهيل» للبالغين، ثمة معسكرات ومدارس لأطفال الإيغور، حيث يُفصَلون عن عائلاتهم ولغتهم ودينهم وثقافتهم. وتنشر وسائل الإعلام الحكومية الصينية بانتظام صوراً ومقالات إخبارية تصور أطفال الإيغور وهم يرتدون ملابس مثل أطفال عرقية الهان، ويدرسون الماندرينية ويتعلمون ثقافة الهان.

وقد جاوزت الحكومة الصينية المدى في سياساتها الاستيعابية، ووصلت إلى حد انتهاك خصوصية منازل الإيغور. ففي ٢٠١٦، أصدرت الحكومة مبادرة «أسرة واحدة» التي أُجبِرَت بموجبها عائلات الإيغور على استضافة كوادر من الحزب الشيوعي الصيني في منازلهم ٥ أيام على الأقل كل شهرين.

وتشن الدولة الصينية كذلك حرباً شديدة على هوية الإيغور الدينية، وأعلنت رسمياً أنّ الإسلام «مرضٌ أيديولوجي». وهدمت الحكومة الكثير من المساجد، ومنعت الملابس الدينية، حتى إنها منعت القرآن نفسه. وأجبرت المسلمين على التخلي عن طريقة الدفن الإسلامية وقبول تقليد حرق جثث الموتى الصيني، الذي توسّعه الدولة بسرعة في شينجيانغ.

وأصدرت الحكومة أيضاً توجيهاتٍ قانونية تستهدف السلوك الديني على وجه التحديد؛ إذ تحدد لائحة إيغور شينجيانغ ذاتية الحكم المتعلقة لإدارة الشاملة للنظام الاجتماعي عدداً من التدابير التي ينبغي أن تضطلع بها المؤسسات المحلية في الدولة، بما في ذلك «إدارة الشؤون الدينية» و «إجراء تعليم مناهض للطوائف الدينية».

وقد أدى تنفيذ هذه السياسات إلى وصف الأنشطة اليومين للمسلمين بأنها متطرفة، مثل اختيار تناول الأكل الحلال، أو رفض الزواج بالصينيين التابعين للهان، أو استخدام تحيات إسلامية.

وقد تعلّلت الحكومة الصينية بثلاثة اتهامات لقمعها الهائل ضد الإيغور: التطرف، والإرهاب، والانفصالية.

تبدو التهمة الأولى موجهةً ضد أي شخص يعبّر بفخر عن هويته الإيغورية. وإلى جانب الملايين الذين أرسلوا إلى «معسكرات إعادة التأهيل»، فإنّ شخصيات إيغورية بارزة قد اعتقلت أو اختفت على مرّ السنوات القليلة الماضية: فالعالم الإسلامي محمد صالح حاجم، والاقتصادي إلهام توكستي، وعالم الأنثروبولوجيا رحيل داود، ومغنيا البوب عبد الرحيم حياة وأبلاجان أوت، ولاعب الكرة عرفان هزيم، كل أولئك ليسوا سوى أمثلة قليلة.

لا شيء «متطرف» في أن يكون المرء من الإيغور وأن يفتخر بذلك. ومثلما أنّ الهان قادرون على الإبقاء على تقاليدهم والاحتفاء بهويتهم، ينبغي أن يكون الإيغور قادرين على الشيء ذاته. لا شيء متطرف في المطالبة بالحقوق الثقافية والدينية.

ثم هناك خطر «الإرهاب». صحيحٌ أنّ شينجيانغ شهدت بعضاً من حوادث العنف، لكنّ التظاهر العلني ليس إرهاباً. وليس من الصعب أن نفهم أنّه عندما يتعرض الناس للقمع، حين تُنتهك هويتهم، وعندما يُحرمون من ممارسة دينهم وثقافتهم، وحين يُعتقل أفراد أسرهم بسبب هويتهم فحسب، سيُسفر ذلك حتماً عن الغضب العام والإحباط وسوء الظن.

وبعيداً عن ذلك، وقعت بعض حوادث العنف المتفرقة في وطننا الخاضع لحماية شرطية مشددة، وانضم بعض الإيغور إلى منظمات إرهابية في الخارج.

لكنّ مما لا يمكن إنكاره أيضاً أنّ الأغلبية العظمى من الإيغور قد اختاروا عدم العنف حتى في مواجهة العنف المتزايد من الدولة تجاههم. وصحيحٌ أنّ أمن الدولة مهم لأي بلد، لكن من غير المقبول والسخيف الزعم أنّ الإرهاب متأصلٌ في عِرق أو دين.

وقد اتهم الإيغور أيضاً بالانفصالية، لكنّهم لا ينوون الانفصال عن الصين. إنهم يرون وطنهم أرضاً محتلة لم تكن أرضاً صينية في الماضي. ويكافحون ضد الاستعمار

الصيني وأيديولوجية الدولة الصينية المتمركزة حول عرقية الهان لإرساء السلام والحرية والديمقراطية في المنطقة.
يريد كل الإيغور، وأنا من بينهم، السلام والحرية والديمقراطية في تركستان الشرقية. لكنني أخشى أنّ ذلك لن يتحقق ما دامت الحكومة الصينية مستمرة في سياسات الإبادة الثقافية والقمع في تركستان الشرقية.

هذا الموضوع مترجم عن موقع Al-jazeera القطري.

صحفي غربي "يبكي" أثناء حديثه عن مسلمي الصين

لم يتمالك محرر صحيفة «فورين بوليسي» نفسه أثناء حديث له عن اختفاء المصادر المعلوماتية حول المسلمين الأويغور في الصين. وشرع «جيمس بالمر» بالبكاء أثناء شرح الطريقة التي تعتقل فيها الصين من يتحدث إلى الإعلام الغربي عن قمع المسلمين هناك.

في وقت سابق، دعت دول غربية منها كندا وفرنسا وألمانيا الصين، الثلاثاء، إلى إغلاق معسكرات اعتقال يقول نشطاء إنها تضم مليونا من أقلية الأويغور المسلمة ومسلمين آخرين.
وقالت بكين خلال نقاش في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف إنها تحمي حريات الأقليات العرقية.
ويعد المجلس التقارير عن حقوق الإنسان في كل من الدول الأعضاء كل خمس سنوات ويراجع سجل الصين هذا الأسبوع.
لكن الدول الغربية تحدثت واحدة تلو الأخرى عما وصفته بأنه تدهور في سجل الصين لحقوق الإنسان منذ المراجعة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بمعاملتها للمسلمين في إقليم شينجيانغ في غرب البلاد.
وقال فرنسوا ريفاسو سفير فرنسا إنه يتعين على بكين «وقف السجن الجماعي» و«ضمان حرية العقيدة والدين في التبت وشينجيانغ».
وقالت روزماري مكارني مبعوثة كندا إن أوتاوا «قلقة للغاية بشأن تقارير موثوق بها عن اعتقال جماعي وقمع ومراقبة للويغور وغيرهم من المسلمين في شينجيانغ».
وأضافت: «تدعو كندا الصين إلى أن تطلق سراح الويغور وغيرهم من المسلمين المحتجزين بشكل تعسفي ودون إجراءات قانونية وعلى أساس عرقي وديني».
وأدلى دبلوماسيون من أستراليا واليابان وألمانيا بتصريحات مماثلة.
ورفضت الصين الانتقادات قائلة إن المزاعم «بعيدة للغاية عن الحقيقة».
وقال لي يوتشينغ نائب وزير الشؤون الخارجية الصيني: «لن نقبل اتهامات ذات دوافع سياسية من بضع دول متحيزة».
اقرأ أيضا: هذا ما قالته الصين عن معتقلات المسلمين السرية؟
في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، اعترفت الصين «ضمنيًا» بوجود معسكرات سرية لاعتقال المسلمين في إقليم تركستان الشرقية «شينغيانغ».

تحتجز الصين مئات الآلاف من المسلمين الأويغور في معسكرات خاصة - جيتي

يأتي ذلك بعد أشهر من نفي بكين وجود تلك المعسكرات، رغم تزايد الأدلة التي جمعتها المنظمات غير الحكومية حولها.

كما جاء الاعتراف الصيني، الضمني، بعدما غيّر الحزب الشيوعي الصيني الحاكم فجأة، هذا الأسبوع، خطابه بشأن مزاعم وجود تلك المعسكرات، وأعلن سن تعديلات على قانون «مكافحة التطرف».

وأفادت صحيفة تابعة للحزب الحاكم، بأن إقليم شينغيانغ قام بتعديل تشريعات من شأنها السماح للسلطات المحلية «بتعليم وتعديل سلوك» الأشخاص المتأثرين بالتطرف في «مراكز التدريب المهني».

وقالت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينغ بوست» إنّ مصطلح «مراكز التدريب المهني» تستخدمه الحكومة في الأصل، لوصف شبكة من مراكز الاعتقال تعرف باسم مخيمات «إعادة التلقين».

ودأبت الحكومة الصينية على نفي مزاعم وجود معسكرات محتجز فيها نحو مليون مسلم في شينغيانغ، أغلبهم من أقلية الأويغور.

وفي أغسطس/ آب الماضي، طالبت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة، الصين، بالإفراج فورًا

عن مسلمي الأويغور، المحتجزين بشكل غير قانوني في ما أسمته بـ«معسكرات إعادة التثقيف السياسي».

وقدّرت اللجنة عدد المحتجزين بشكل غير قانوني في تلك معسكرات بنحو مليون شخص، في ظل غياب إحصاءات رسمية.

ومنذ ١٩٤٩، تسيطر بكين على الإقليم الذي يعد موطن أقلية «الأويغور» التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينغيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود ٣٠ مليون مسلم في البلاد، ٢٣ مليونًا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز الـ١٠٠ مليون، أي نحو ٩,٥ بالمئة من مجموع السكان.

صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العـدد الحادي عشـر - نوفمبر 2018

الصين تحوّل تركستان الشرقية إلى سجن مفتوح

الحزب الشيوعي يمارس سياسة ضغط وقمع وتقييد للحريات بحق أكثر من مليون إنسان من أقلية الأيغور المسلمين.

رفعت السلطات الصينية حجم نفقاتها تحت ذريعة فرض الأمن في منطقة تركستان الشرقية التابعة للصين، بنسبة ٣ أضعاف مقارنة مع العام الماضي ٢٠١٧، وذلك بهدف ما سمته إعادة تأهيل للمسلمين الذي يقطنون تلك المنطقة، بشكل يتنافى مع أدنى حقوق الإنسان.

الصين تحوّل تركستان الشرقية إلى سجن مفتوح

وحسب تقرير نشرته مؤسسة «جامس تاون» للأبحاث والتحليل التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًّا لها، فإنّ السلطات الصينية أنفقت ما قدره ٢٠ مليار يوان صيني (٢,٩٠ مليار دولار أمريكي)، على مراكز اعتقال ومخيمات حجر كبيرة في تركستان الشرقية، وأن هذا الرقم ارتفع بنسبة ٢١٣ بالمئة العام الجاري.

من جانب آخر، نشر معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي، ضمن دراسة أعدها ضمن هذا النطاق، أن مخيمات الحجر الجماعية الكبيرة التي أنشأتها السلطات الصينية في تركستان الشرقية والتي تبلغ ٢٨ مركزًا، تم توسيعها بنسبة ٢ مليون كم مربع اعتبارًا من العام ٢٠١٧ المنصرم. مما يشير إلى تمادي الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، بسياسة الضغط والقمع التي يمارسها ضد أقلية الأيغور المسلمين.

وذكرت الدراسة، أنّ الحزب الشيوعي يقوم تحت ذريعة «إعادة التأهيل» باعتقال المسلمين الأيغور دون أي أحكام قضائية بحقهم، وخلال آخر ٣ شهور فقط قام بتوسيع مراكز الاحتجاز بنسبة ٧٠٠ ألف كم مربع، حيث تم رصد ذلك عبر الأقمار الصناعية. حسبما ذكرت الدراسة.

مركز اعتقال صيني في تركستان الشرقية رصدته الأقمار الصناعية

يجدر بالذكر أن الحكومة الصينية تمضي بسياسة التعنت إزاء قمع الأيغور، رغم الانتقادات الدولية الشديدة لما تقوم به منذ سنوات، وفي كل مرة ترفض الانتقادات زاعمة أن مراكز «الاحتجاز والقمع» تهدف إلى «إعادة التأهيل».